التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **مايو 2024**

تراجع الأسواق الخليجية على خلفية انخفاض أسعار النفط وتقلص رهانات خفض أسعار الفائدة...

انخفض مؤشر سوق الأسهم الخليجية للشهر الثالث على التوالي في مايو 2024 حيث أدت القضايا الجيوسياسية وانخفاض أسعار النفط الخام إلى تفاقم العمليات البيعية في الأسواق الناشئة العالمية. *ويعكس الانخفاض أيضاً الرهانات التي تميل إلى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول منذ بداية الشهر وما نتج عن ذلك من ارتفاع معدلات اقتراض الشركات الإقليمية، وذلك على الرغم من أن بيانات الإنفاق الاستهلاكي الشخصي في الولايات المتحدة التي صدرت مؤخراً ساهمت مرة أخرى في إشعال رهانات خفض سعر الفائدة هذا العام.*

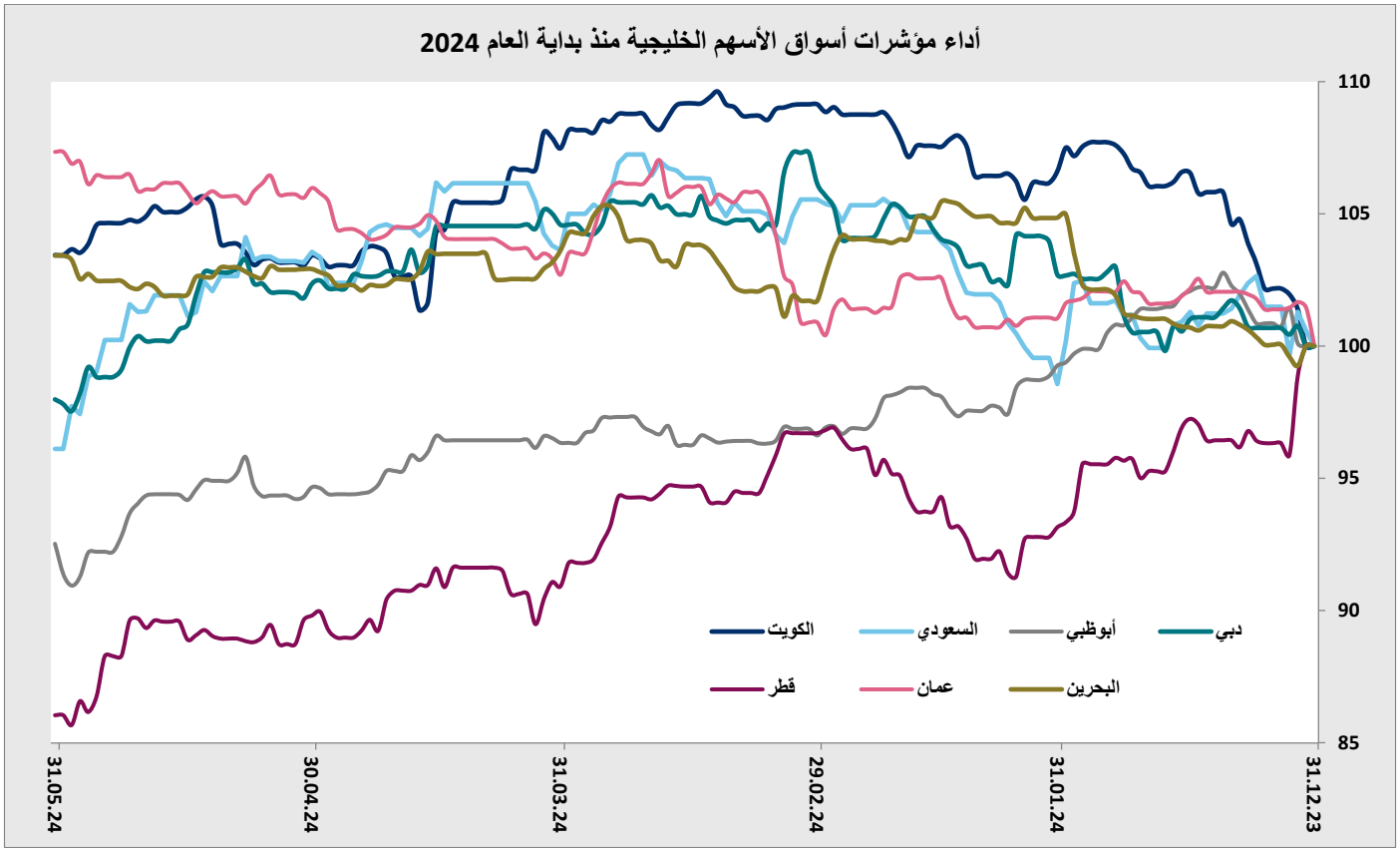

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي أكبر انخفاض في 17 شهراً بعد فقده نسبة 6.4 في المائة من قيمته في مايو 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 658.85 نقطة. ويعكس هذا الانخفاض تراجع أربعة من أصل سبعة مؤشرات إقليمية مقابل تراجع اثنان. *وظل مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مستقراً ولم يشهد تغيراً يذكر خلال الشهر، حيث إن الانخفاض الهامشي لمؤشر السوق الأول الذي يقيس أداء الشركات الكبرى قابله تسجيل مؤشر السوق الرئيسي لمكاسب. من جهة أخرى، سجلت السعودية أكبر انخفاض خلال الشهر في ظل تسجيل مؤشر السوق العام (تاسي) لخسائر بنسبة 7.2 في المائة، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض شهري منذ سبتمبر 2022، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته المسجلة في أكثر من خمسة أشهر. وتبعه كلا من مؤشري بورصة دبي وبورصة قطر بتسجيلهما انخفاضات بأكثر من نسبة 4 في المائة. أما فيما يتعلق بالأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، دفع الانخفاض المسجل خلال الشهر مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بعمق الى داخل المنطقة الحمراء لتصل خسائره إلى نسبة 8.2 في المائة بنهاية*

مايو 2024. وسجل المؤشر العام لبورصة قطر أكبر انخفاض منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه بنسبة 14 في المائة، تلاها كلا من بورصتي أبو ظبي والسعودية بخسائر بلغت نسبتها 7.5 في المائة و3.9 في المائة، على التوالي. في المقابل، كانت عمان السوق الأفضل أداء على مستوى الأسواق الخليجية، إذ حققت مكاسب بنسبة 7.3 في المائة منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، تلاها الكويت والبحرين بمكاسب بلغت نسبتها 3.4 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام.

أما على صعيد الأداء القطاعي فقد شهد انخفاضاً واسع النطاق في ظل تراجع كافة القطاعات إلى المنطقة الحمراء. وكان مؤشر قطاع إنتاج الأغذية هو الأسوأ أداءً في ظل انخفاضه بنسبة 9.6 في المائة، في حين سجل كلا من مؤشري قطاع المرافق العامة والطاقة أقل معدل تراجع شهري بنسبة 2.0 في المائة و2.9 في المائة، على التوالي.

في ذات الوقت، سجلت أسواق الأسهم العالمية مكاسب واسعة النطاق باستثناء الأسواق الناشئة التي شهدت معظم أسواقها خسائر. إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 4.2 في المائة خلال الشهر بدعم من الأداء الإيجابي الناتج عن ارتفاع معظم أسواق الأسهم الرئيسية بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا التي سجلت نمواً بنسبة 4.8 في المائة و2.6 في المائة خلال الشهر، على التوالي. وفضل المستثمرون مرة أخرى أسهم تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة كما يتضح من مكاسب مؤشر ناسداك المركب التي وصلت إلى نسبة 6.9 في المائة.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,682.6	(0.1%)	2.7%	133.9	4.2	12.9	1.0	3.0%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,790.9	0.6%	5.5%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,957.7	0.6%	7.0%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,051.9	0.0%	3.4%					
السعودية	11,503.5	(7.2%)	(3.9%)	2,729.5	38.0	19.9	2.3	3.6%
أبوظبي	8,862.6	(2.3%)	(7.5%)	676.0	6.9	17.8	2.6	2.2%
دبي	3,977.9	(4.3%)	(2.0%)	182.2	2.1	7.8	1.2	6.0%
قطر	9,319.1	(4.2%)	(14.0%)	148.8	3.2	10.5	1.2	5.1%
البحرين	2,039.0	0.5%	3.4%	93.0	0.1	7.8	0.8	8.2%
عمان	4,845.7	1.3%	7.3%	24.2	0.2	12.9	1.0	5.5%
إجمالي الأسواق الخليجية				3,987.7	54.7	17.0	2.1	3.7%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

لم تشهد بورصة الكويت تغيراً يذكر في شهر مايو 2024 حيث تخلت البورصة عن كافة مكاسبها المسجلة في بداية الشهر تقريباً خلال النصف الثاني منه. وجاء أداء المؤشرات القطاعية متبايناً في ظل الأداء الإيجابي الذي ركز مرة أخرى على الأسهم السائلة المدرجة في السوق الرئيسي، في المقابل، تراجعت أسهم السوق الأول بمعدلات هامشية. أما مؤشر السوق الرئيسي 50 فقد سجل مكاسب بنسبة 0.6 في المائة خلال الشهر، الأمر الذي أدى إلى تسجيل مؤشر السوق الرئيسي لمكاسب بنسبة 0.6 في المائة. من جهة أخرى، تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.1 في المائة، مما أدى إلى ثبات الأداء الشهري لمؤشر السوق العام. وتأثر أداء مؤشر السوق الأول بانخفاض الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير على الرغم من أن الغالبية العظمى من الأسهم المدرجة ضمن المؤشر أنهت تداولات الشهر في المنطقة الخضراء. اما من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، ما تزال كافة مؤشرات بورصة الكويت في المنطقة الخضراء، مع ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 7.0 في المائة، يليه تسجيل مشر السوق الرئيسي 50 لمكاسب بنسبة 5.5 في المائة، في حين ارتفع مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول بنسبة 3.4 في المائة و2.7 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد المؤشرات القطاعية للسوق، مالت الكفة لصالح القطاعات المتراجعة، حيث شهد مؤشر قطاع التكنولوجيا أكبر انخفاض بنسبة 10.7 في المائة في مايو 2024، تبعه كلا من مؤشري قطاع الرعاية الصحية وقطاع الخدمات الاستهلاكية بانخفاضهما بنسبة 8.5 في المائة و6.7 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات الرابحة، سجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية مكاسب بنسبة 5.3 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع العقارات والخدمات المالية بنمو بلغت نسبته 3.2 في المائة و2.0 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب قطاع السلع الاستهلاكية بصفة رئيسية على خلفية ارتفاع سهم شركة ميزان القابضة بنسبة 5.4 في المائة تبعه سهم شركة نقل وتجارة المواشي بنسبة 3.8 في المائة. أما مؤشر قطاع العقار فقد تلقى دعماً من المكاسب التي سجلها كلا من سهمي شركة مينا العقارية بنسبة 94.8 في المائة وسهم شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري بنسبة 36.4 في المائة. ويعزى انخفاض مؤشر قطاع التكنولوجيا بصفة رئيسية إلى تراجع بنفس المعدل لسعر المكون الوحيد المدرج ضمن المؤشر، وهو تحديداً سهم شركة الأنظمة الآلية. وبالانتقال إلى قطاع الاتصالات، نلحظ تراجع سهم شركة زين بنسبة 8.2 في المائة خلال الشهر، فيما سجلت شركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي) مكاسب بنسبة 4.7 في المائة. وسجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك مكاسب هامشية خلال الشهر بنسبة 0.6 في المائة.

وتحسنت أنشطة التداول خلال الشهر مقارنة بالشهر السابق. إذ ارتفعت كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 78.1 في المائة لتصل إلى 6.1 مليار سهم في مايو 2024 مقابل 3.4 مليار سهم في أبريل 2024. كما ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 33.2 في المائة لتصل إلى 1.3 مليار دينار كويتي مقابل 966.7 مليون دينار كويتي في أبريل 2024. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بتداول 353.5 مليون سهم من أسهم البنك، تبعه كلا من سهمي شركة مينا العقارية وشركة منازل القابضة بتداول 303.9 مليون سهم و260.3 مليون سهم من اسهمهما، على التوالي. أما من حيث قيمة الأسهم المتداولة، فجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 260.2 مليون دينار كويتي خلال الشهر، تبعه سهم بنك الكويت الوطني وشركة أجيليتي بتداولات بلغت قيمتها 134.0 مليون دينار كويتي و66.8 مليون دينار كويتي، على التوالي.

السعودية

سجلت البورصة السعودية أكبر انخفاض شهري على مستوى الأسواق الخليجية في مايو 2024 وأنهى المؤشر العام تداولات الشهر عند أدنى مستوياته المسجلة منذ أكثر من خمسة أشهر بنهاية الشهر. ويعكس هذا التراجع انخفاض كافة القطاعات خلال الشهر، مما يعكس اعلان عدد كبير من الشركات مؤخراً عن تسجيل أرباح ضعيفة، الأمر الذي أثر سلباً على معنويات المستثمرين، هذا إلى جانب ضغوط الأسواق العالمية والتقلبات التي تشهدها أسعار النفط. كما تأثر السوق أيضا بترقب المستثمرون لبيانات التضخم بحثاً عن مؤشرات تدل على مسار خفض أسعار الفائدة الأمريكية. وشهدت التداولات خلال الشهر أربعة أسابيع متتالية من الانخفاضات لينهي المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند 11,503.5 نقطة، مسجلاً انخفاضاً شهرياً بنسبة 7.2 في المائة، والذي يعد أكبر انخفاض شهري يتم تسجيله منذ سبتمبر 2022. وأدى هذا التراجع الذي شهده السوق في مايو 2024 بدفع المؤشر إلى المنطقة الحمراء من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه ليسجل خسائر بنسبة 3.9 في المائة وليصبح بذلك ثالث أكبر الأسواق انخفاضاً على مستوى الأسواق الخليجية.

أما على المستوى القطاعي فقد شهد خسائر واسعة النطاق في مايو 2024. وشهد مؤشر التطبيقات وخدمات التقنية أكبر خسائر بنسبة 14.3 في المائة بعد أن تراجعت كافة مكونات المؤشر. تبعه كلا من مؤشري قطاع إدارة وتطوير العقارات وقطاع الإعلام بتسجيلهما لخسائر شهرية بنسبة 13.5 في المائة و13.3 في المائة، على التوالي. كما سجل كلا من مؤشري الرعاية الصحية وانتاج الأغذية انخفاضا بمعدلات ثنائية الرقم بلغت نسبتها 11.6 في المائة و10.3 في المائة، على التوالي. وسجلت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك والطاقة خسائر شهرية بنسبة 7.5 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي. كما كان سهم أرامكو في المنطقة الحمراء في ظل انخفاضه بنسبة 3.65 في المائة بنهاية شهر مايو 2024، الأمر الذي يعكس ركود سوق النفط، إذ شهد سعر مزيج خام برنت أول انخفاض شهري له منذ بداية العام وفقد نسبة 7.1 في المائة من قيمته ليصل إلى 81.6 دولار أمريكي للبرميل. اما على صعيد قطاع البنوك، سجلت أسهم جميع البنوك العشرة المدرجة في المملكة انخفاضاً على أساس شهري. إذ انخفضت أسهم

البنوك ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل مصرف الراجحي بنسبة 4.8 في المائة بينما انخفض سعر سهم بنك الرياض والبنك الأهلي السعودي بنسبة 11.9 في المائة و10.0 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، تراجع مؤشر قطاع الاتصالات على خلفية الخسائر التي سجلتها معظم الأسهم المدرجة ضمن المؤشر، بما في ذلك شركة اتحاد عذيب للاتصالات (-12.9 في المائة) وشركة اتحاد اتصالات (-10.1 في المائة) وزين السعودية (-6.5 في المائة).

الامارات

سجل مؤشر فوتسي أبوظبي انخفاضاً بنسبة 2.3 في المائة في مايو 2024 ليواصل اتجاهه الهبوطي وينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,862.58 نقطة. كما أدى هذا الانخفاض إلى تفاقم معدل التراجع منذ بداية العام حتى تاريخه والذي وصل إلى نسبة 7.5 في المائة. وكان أداء مؤشرات القطاعات العشرة في البورصة مائلاً بشكل حاد نحو الانخفاض خلال الشهر، إذ تراجعت تسعة مؤشرات، بينما شهد المؤشر الوحيد المتبقي مكاسب. وجاء مؤشر القطاع الصناعي في صدارة القطاعات المتراجعة خلال شهر مايو 2024 بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 14.1 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,382.4 نقطة. وجاء هذا الانخفاض مدفوعا بانخفاض أسهم العديد من الشركات ذات الثقل الوزني الكبير بما في ذلك ألفا أبوظبي (-23.1 في المائة) وموانئ أبوظبي (-12.6 في المائة). من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع الرعاية الصحية ثاني أكبر انخفاض شهري في مايو 2024، بتسجيله لخسائر بنسبة 7.0 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,732.7 نقطة بعد أن شهدت ثلاث من أصل أربع أسهم مدرجة ضمن القطاع انخفاضاً في أسعارها خلال الشهر. كما تراجع أداء مؤشر قطاع المرافق العامة بنسبة 6.8 في المائة خلال الشهر، ليحتل بذلك المركز الثالث على قائمة أكثر القطاعات انخفاضاً على مستوى المؤشرات القطاعية للبورصة.

الى ذلك، انخفض المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 4.3 في المائة في مايو 2024، مسجلاً ثالث انخفاض له على التوالي بعد أربعة أشهر متتالية من المكاسب، لينهي بذلك تداولات الشهر مغلقاً عند 3,977.9 نقطة. ومال الأداء القطاعي نحو القطاعات المتراجعة، إذ سجلت ستة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية انخفاضات شهرية، بينما شهد القطاعان المتبقيان مكاسب خلال هذه الفترة. وكان تراجع مؤشر القطاع المالي (-3.1 في المائة)، والذي يعد أكبر القطاعات من حيث الثقل الوزني في البورصة، من أبرز العوامل التي أثرت سلباً على أداء المؤشر العام ودفعه إلى المنطقة الحمراء. وساهم الانخفاض الكبير في أسعار أسهم العديد من البنوك ضمن القطاع مثل بنك دبي التجاري (-8.2 في المائة) وبنك الإمارات للاستثمار (-4.4 في المائة) في التأثير سلباً على الأداء الشهري للمؤشر. وشهد مؤشر السلع الاستهلاكية أكبر انخفاض شهري على مستوى قطاعات البورصة بفقده نسبة 8.8 في المائة من قيمته لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 84 نقطة، تبعه مؤشر القطاع العقاري الذي شهد انخفاضاً بنسبة 7.9 في المائة خلال شهر مايو 2024 لينهي تداولات الشهر عند 7,389.8 نقطة.

قطر

تراجع أداء بورصة قطر للشهر الثالث على التوالي في مايو 2024، واحتلت المركز الثالث ضمن أكثر البورصات تراجعاً لهذا الشهر على مستوى الأسواق الخليجية. ولامس المؤشر العام أدنى مستوياته المسجلة منذ نحو أربعة أعوام في 29 مايو 2024 وسط حالة من عدم اليقين بشأن خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة على خلفية توقعات تحسن ثقة المستهلك. وجاءت الانخفاضات على الرغم من تسجيل أسهم البورصة لأرباح قوية خلال الربع الأول من العام 2024. ونجح المؤشر العام لبورصة قطر في استعادة 40 نقطة في آخر جلسات التداول لهذا الشهر لينهي تداولاته عند 9,319.1 نقطة مسجلا انخفاضاً بنسبة 4.2 في المائة. من جهة أخرى، تراجع مؤشر قطر لجميع الأسهم بنسبة 4.0 في المائة هذا الشهر وأنهى تداولاته مغلقاً عند 3,274.3 نقطة. وباحتساب الخسائر المسجلة في مايو 2024، تعمقت خسائر المؤشر العام منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه لتصل إلى 14.0 في المائة، في حين كانت خسائر مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم محدودة نسبياً عند 9.8 في المائة. أما على صعيد الأداء القطاعي، فرجحت كفة القطاعات المتراجعة بعد أن سجلت خمسة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية انخفاضات خلال شهر مايو 2024. وسجل قطاع الاتصالات أكبر انخفاض على مستوى المؤشرات القطاعية بنسبة 5.6 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,508.9. وتبعه كلا من مؤشري قطاع التأمين وقطاع البنوك والخدمات المالية بانخفاضهما بنسبة 5.2 في المائة و4.6 في المائة، على التوالي. أما

على جانب الرابحين، فقد جاء مؤشر قطاع العقارات في الصدارة بتسجيله لمكاسب بنسبة 1.3 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع النقل بمكاسب هامشية بلغت نسبتها 0.6 في المائة.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين ارتفاعاً بنسبة 0.5 في المائة خلال شهر مايو 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,039.03 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، رجحت كفة القطاعات الرابحة، إذ سجلت خمسة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية ارتفاعاً خلال الشهر بينما شهد القطاعان المتبقيان تراجعاً. ويعزى انخفاض مؤشر قطاع المواد الاساسية نسبة 4.8 في المائة في شهر مايو 2024 بصفة رئيسية إلى انخفاض بمعدل مماثل لسعر سهم شركة ألمنيوم البحرين، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن المؤشر القطاعي. في المقابل، سجل المؤشر المالي أكبر مكاسب شهرية على مستوى المؤشرات بارتفاعه بنسبة 2.6 في المائة خلال شهر مايو 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,221.9 نقطة بعد أن شهدت عدة شركات ذات ثقل وزني كبير ارتفاع أسعارها خلال الشهر، ومن ضمنها سهم المؤسسة العربية المصرفية (+6.6 في المائة) ومصرف السلام-البحرين (+8.7 في المائة). كما سجل مؤشر قطاع الاتصالات نمواً بنسبة 0.7 في المائة، ليحتل بذلك المركز الثاني على مستوى أكثر المؤشرات القطاعية الرابحة لهذا الشهر، وينهي تداولاته مغلقاً عند 2,580.5 نقطة.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية في مايو 2024 بارتفاعه بنسبة 1.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,845.7 نقطة. وكان المؤشر المالي هو المحرك الرئيسي لنمو مؤشر السوق خلال الشهر، إذ سجل ارتفاعاً بنسبة 3.2 في المائة خلال الشهر، مسجلاً بذلك أكبر مكاسب على مستوى المؤشرات القطاعية، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,015.2 نقطة. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى المكاسب التي سجلتها العديد من الأسهم المدرجة ضمن القطاع مثل بنك عمان العربي (+20.0 في المائة) وبنك نزوى (+13.1 في المائة). وبالمقارنة سجل مؤشر القطاع الصناعي مكاسب شهرية بنسبة 1.0 في المائة في مايو 2024، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 5,915.1 نقطة، فيما شهد مؤشر قطاع الخدمات انخفاضاً شهرياً بنسبة 1.7 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,801.8 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com